استدان آخر فجعله رهنا عليهما صح الثالث في
فالراهن ويشترط فيه كمال العقل والاختيار وجواز التصرف
واللولي ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للراهن
التصرف في المرهن باجارة واسكنى واطعام لانه تقويض
الابطال وفيه رواية بالجواز بالجوزة ولو باعهما الراهن
وقف على اجازة المرتهن وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن
تردد اشبهه الجواز الرابع في المرتهن ويشترط فيه
كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكالة
في الرهن ولو عزل لم ينعزل وتبطل الوكالة فيه بموت
الموكل دون الرهانة ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن
والمرتهن احق به من غيره باستيفاء دينه من الرهن

سواء كان الراهن حيا او ميتا وفي الميت رواية اخرى ولو
قصر الراهن ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في يد
المرتهن ولا يسقط بتلفه شئ من ماله ما لم يتلف بتعد او تفريط
وليس للتصرف فيه من غير اذن الراهن ولو تصرف من
غير اذن ضمن العين والاجرة ولو كان المرهن دابة
قام عونتها وتقاصا وفي رواية الظهر يركب والدر يشرب
وعلى الذي يركب ويشرب النفقة وللمرتهن استيفاء
دينه من الرهن ان خاف جحود الوارث ولو اعترف بالرهن
وادعى الدين وبينة فالقول قول الوارث وله احلافه ان
ادعى عليه العلم ولو باع الرهن وقف على اجازة الراهن
ولو كان وكيلا فباع بغير الحلول صح ولو اذن الراهن